

مدرس سابق يؤدي اليمين الدستورية رئيساً للبيرو



ليما - أ ف ب

يؤدي المدرس السابق، رئيس البيرو اليساري بيدرو كاستيو، الأربعاء، اليمين الدستورية، بعد أسابيع من الانتخابات، بينما تنتظره مهمات صعبة على رأسها احتواء فيروس كورونا، وإعادة تنشيط الاقتصاد المتعثر، ووضع حد لسنوات من الاضطرابات السياسية.

وبات المدرس السابق، حديث العهد على الساحة السياسية، الرئيس الخامس للبلاد، في غضون ثلاث سنوات، وتعهّد بوضع حدّ لربع قرن من سلطة الحكومة النيوليبرالية.

وأعلن فوز كاستيو في 19 يوليو/ تموز الجاري، بعد ستة أسابيع من الدورة الثانية التي تنافس فيها مع مرشحة اليمين «الشعبوي كيكو فوجيموري، التي شكّكت بنتائج الانتخابات، متحدثة عن «عمليات تزوير

وتبدأ المراسم، الأربعاء، مع أداء القسم، تزامناً مع احتفال البلاد بالذكرى المئوية الثانية للاستقلال. ويحضر الحفل ملك

إسبانيا فيليببي السادس وقادة دول من أمريكا اللاتينية، والرئيس البوليفي السابق ايفو موراليس، إضافة إلى وزير التعليم الأمريكي. ويُنظم عرض عسكري في ليما، الجمعة

وبات كاستيو (51 عاماً) أول رئيس للبيرو منذ عقود، لا تربطه أي صلات بالنخب السياسية أو الاقتصادية في البلاد. وتعهّد بإجراء إصلاحات لضمان «عدم وجود المزيد من الفقراء في بلد غني»، مخففاً من نبرة دعواته إلى عمليات التأميم التي جعلها أساس حملته الانتخابية

ولا يحظى حزب «البيرو الحرة» الذي يتزعمه كاستيو بأكثرية في الكونجرس، حيث يحتفظ بـ37 مقعداً من إجمالي 130، فيما يشغل حزب «القوة الشعبية» بزعامة فوجيموري 24 مقعداً

وعين كاستيو الخبير الاقتصادي السابق في البنك الدولي، بيدرو فرانك، كبير مستشاريه الاقتصاديين. ويُنظر إليه على أنه قادر على التأثير على الرئيس لجعله أكثر اعتدالاً، علماً بأن الأخير اقترح تأميم الثروات المعدنية والنفط والغاز. وأكد فرانك: «لن نصادر، ولن نؤمم ولن نفرض أي ضوابط عامة على الأسعار» مضيفاً: «لن نفرض قيوداً على عمليات «الصرف تحول دون بيع أو شراء الدولارات أو إخراجها من البلاد

وأعلن الرئيس المنتخب الشهر الماضي أمام حشد من مناصريه في ليما «لسنا شيوعيين، ولم يأت أحد لزعزعة «استقرار هذه البلاد

ويؤمل أن يتمكن كاستيو من وضع حدّ لسنوات من الاضطرابات السياسية في البلاد؛ حيث بلغت فضائح الفساد ذروتها بتولي ثلاثة رؤساء مختلفين مناصبهم في أسبوع واحد من نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي. كما دين سبعة من آخر عشرة قادة في البلاد في تهم فساد وكسب غير مشروع